المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/01/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال، خريبكة، خنيفرة

10919 15

تنظيم لقاءين مع أندية التربية على المواطنة وهيئات المجتمع المدني

جانب من اجتماع اللجنة الجهوية ورئيسها

خنيفرة: أحمد بيضي

تفعيلا لمخططها الاستراتيجي، وفي سياق مبادراتها وأنشطتها، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال . خريبكة . خنيفرة، على مدى يومي 17 و18 يناير 2015، لقاء إخباريا وتكوينيا لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية على صعيد الجهة بهدف توفير فضاءات تربوية مناسبة تمكن التلاميذ من اكتساب المعارف المتعلقة بقيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان، وقبل ذلك بأسبوع كانت ذات اللجنة قد نظمت لقاء تواصليا لفائدة هيئات المجتمع المدني من إقليمي ميدلت وخنيفرة، ويروم إشراك المجتمع المدني في ما يهم استراتيجيات النهوض بحقوق الإنسان والوعي بها على المستوى الجهوي، والارتقاء بالعمل الميداني لبرامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بالنسيج الجمعوي على قاعدة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في صفوف مختلف الفاعلين، وتقوية قدراتهم ضمن رؤية متسقة بالمواطنة من خلال معايير وقيم حقوقية مرتكزة على التربية والتكوين والتحسيس.

وصلة بالموضوع، تم تعميم تقارير خاصة بشأن الأنشطة المذكورة، والبداية من اللقاء الإخباري والتكويني الذي نظمته اللجنة الجهوية لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، يومي 17 و18 يناير 2015 بأحد فنادق أفورار، وافتتحه رئيس اللجنة الجهوية، ذ. علال البصراوي، بكلمة أوضح فيها أهداف اللقاء باعتباره يندرج ضمن برنامج اللجنة الذي يهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في أوساط الناشئة، كما يسعى إلى تطوير التراكمات التي حققتها اللجنة في عملها إلى جانب الأندية خلال السنوات السابقة باتجاه ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية باعتبار الأندية التربوية أضحت ورشا كبيرا وهاما من شأنه استنبات جيل على دراية بالمواطنة ومقاربات النوع والسلوك المدني والآليات الديمقراطية، وكذا بمضامين المواثيق والاتفاقيات الحقوقية الدولية.

بعد تقديم ورقة حول المسابقة الجهوية في القصة القصيرة الجارية ضمن مشاريع اللجنة الجهوية، التام المشاركون والمشاركات في ورشة تشاورية لتحديد الإجراءات العملية والتنظيمية التي سيتم اعتمادها في تنفيذ وأجرأة هذا النشاط، كما تم تقديم بطاقة تقنية للدورة الثانية للمهرجان الجهوي للفيلم التربوي الحقوقي، إلى جانب عرض أفلام ثلاثة متوجة في الدورة الأولى، وذلك بغاية الوقوف على مكامن القوة فيها، و تحديد نواقصها التقنية على الخصوص، وبالمناسبة لم يفت ذ. حبيب الله، عضو مؤسسة مهرجان السينما الأفريقية بخريبكة، العمل على تحليل هذه الأفلام، في حين قدم مجموعة من التوجيهات التقنية التي ينبغي اعتمادها في إنتاج الأفلام خلال هذه الدورة.

وعلى هامش اللقاء، نظمت ورشة تشاورية، صباح اليوم الموالي، للتداول في الإجراءات التنظيمية للدورة الثانية لمهرجان الفيلم التربوي الحقوقي، ليسدل الستار على أشغال الورشات بكلمة رئيس اللجنة شكر فيها شركاء اللجنة، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، نيابات أقاليم خريبكة، خنيفرة وميدلت، مؤسسة مهرجان السينما الأفريقية بخريبكة، الأساتذة المشرفين على الأندية التربوية.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال، خريبكة خنيفرة، نظمت، بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال، ونيابة إقليم خريبكة، النسخة الأولى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي يومي 6 و 7 يونيو 2014 بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بني ملال، بمشاركة 14 فيلما حقوقيا وتربويا من إنتاج الأندية التربوية التابعة للمؤسسات التعليمية بنيابات أقاليم أزيلال- بني ملال- الفقيه بنصالح وخريبكة.

ومن جهة أخرى، ووفق تقرير ثان، نظمت ذات اللجنة الجهوية، بأحد فنادق ميدلت، يوم السبت 10 يناير 2015، لقاء تواصليا مع هيئات المجتمع المدني بإقليمي ميدلت وخنيفرة، في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها طبقا لتوجيهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بإشراك النسيج الجمعوي بجهة بني ملال خريبكة خنيفرة في وضع خطة عمل وبرنامج للاشتغال.

وقد افتتح هذا اللقاء الدراسي، في حضور رئيس اللجنة الجهوية، ذ. علال البصراوي، الذي أبرز خلال مداخلته أهداف اللقاء الرامية أساسا إلى تشخيص دقيق لوضعية حقوق الإنسان بإقليمي ميدلت وخنيفرة، داعيا المشاركين إلى تقديم مقترحاتهم وآرائهم من أجل بلورة عمل مشترك، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم ومختلف الفئات بقصد تحديد المشاكل والقضايا القائمة، والوقوف على روابط المقاربة الحقوقية والتدبير القائم على النتائج.

في حين جاءت مداخلة النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية لميدلت، ذ. مصطفى السليفاني، ليبرز من خلالها مواكبة وزارة القطاع هذه «الثورة الحقوقية» على أساس أن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان هي بمثابة ورش أساسي، وأن المعني بهذا الورش هم أجيال الغد، موضحا بالتالي أن الوزارة المذكورة بادرت إلى عدة إجراءات، منها أساسا إرساء اللجنة المركزية لحقوق الإنسان سنة 2004، وهدفها تتبع برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى إحداث مرصد وطني ومراصد جهوية، ولم يفته التعبير عن استعداد نيابته الإقليمية للعمل سويا مع المجلس الوطني من أجل تفعيل وتقوية الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية.

بعد ذلك، انقسم المشاركون إلى ثلاث ورشات تمحورت أشغالها حول ثلاثة محاور أساسية، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ثم الحقوق الفئوية (النساء، الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة)، ليتوج اللقاء بتقديم مقرري الورشات لتقاريرهم في جلسة عامة، تلتها مداخلات المشاركين في جو اتسم بالتفاعل الإيجابي.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المقاومة ولجنة حقوق الإنسان بالشمال تتواصلان مع تلاميذ ثانوية مصمودة بوزان

10/2/2015

محمد حمضي

بعد القافلة الحقوقية حول الهدر المدرسي وتزويج القاصرات التي عرفت نجاحا كبيرا ، يعود نادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الذي ينشط بالثانوية التاهيلية الواقعة بمركز جماعة مصمودة ، للتواصل مع تلامذتها حول سياقات تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال بتاريخ 11 يناير 1944 ، وحول حمولتها الوطنية والحقوقية .

الندوة المنظمة يوم السبت 17 يناير برحاب الثانوية، أطرها شعار " جوانب من النضال الوطني ضد الاستعمار " ، كانت ثمرة عمل مشترك بين نادي التربية على المواطنة بالمؤسسة التعليمية واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، ومكتب أعضاء المقاومة وجيش التحرير بوزان، وجمعية آباء وأمهات التلاميذ، لامس فيه المتدخلون الحدث التاريخي من عدة مستويات وزوايا .

ممثل مكتب المقاومة حلق بالتلاميذ الذين تابعوا حلقات هذه الفعالية باهتمام كبير ، فوق أهم المحطات التاريخية السابقة على تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال ، مسلطا الضوء على ملابسات المرحلة ، وعلى المناخ الدولي والإقليمي الذي استثمرته إيجابيا النخبة الوطنية بتنسيق متين مع المؤسسة الملكية لصالح القضية الوطنية .

من جهته تقدم ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بورقة حاول من خلالها ملامسة موضوع المقاومة في علاقتها بحقوق الانسان ، حيث أكد بان حق مقاومة الاحتلال حق شرعي وهو أحد حقوق الانسان الأساسية . ولكي يعزز هذه الحقيقة استشهد بما جاءت به بعض اعلانات حقوق الانسان ذكر منها ، إعلان حقوق الانسان والمواطن (1789) الذي أقر باربعة حقوق طبيعية للإنسان التي لا يجوز المس بها ، منها " الحق في مقاومة الظلم والاستبداد ". نفس المنحى سار عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) في مادته 33. أما التوصية 1514 حول منح الاستقلال للشعوب والاقاليم المستعمرة الصادرة بتاريخ 14 دجنبر 1960 ، يقول عضو الآلية الجهوية الحقوقية فتشكل النص الأوضح والأكثر تقدما على هذا الصعيد . وكان ختم المداخلة بإبراز العمق الحقوقي في وثيقة المطالبة بالاستقلال الذي برز واضحا في مطلبها الرابع الذي من بين ما جاء فيه " إحداث نظام سياسي ..... تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب المغربي وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع. ....".

المقاوم الكطيب الذي يبلغ من العمر عتيا ، استحسن مبادرة نادي المواطنة الذي استضافه ليقدم شهادة حية أمام تلاميذ ما أحوجهم لمعرفة تاريخ بلادهم الذي ضحى من أجل استقلاله ثلة من المقاومين والمقاومات وأعضاء وعضوات جيش التحرير، بتنسيق تام مع المغفور له محمد الخامس والكثير من الوطنيين الذين كانوا حاضرين بقوة على الجبهة السياسية وبالمحافل الدولية.

ولم يفته الوقوف عند أهم المحطات النضالية التي شارك فيها من موقعه كمقاوم، وما عاناه في اقبية سجون المستعمر . وأوصى في ختام شهادته المؤثرة الشباب الحاضر بتشرب قيم المواطنة، والسير بخطى ثابتة في معركة الجهاد الأكبر، بعد أن خاض السلف معركة الجهاد الأصغر الذي رست سفينته بميناء استقلال الوطن.

يذكر أن هذه الفعالية الحقوقية والمواطناتية التي أدار أشغالها منسق النادي الحقوقي الأستاذ سعيد حاجي ، وألقى فيها تلميذ كلمة بالمناسبة ، نظم على هامشها معرض لصور رجالات المقاومة وجيش التحرير ، تعرف فيها الزوار من تلاميذ وأطر تربوية وإدارية وغيرهم على العديد من وجوه رجالات المقاومة الذي بصموا تاريخ هذا الوطن بكفاحاتهم التي دوخت المستعمر وزلزلت حساباته .

6/3285

ميدلت

نظمت "اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة"، مؤخرا لقاء تواصليا بميدلت، مع هيئات المجتمع المدني الإقليمي ميدلت وخنيفرة.

وذكرت اللجنة، في بلاغ، أن تنظيم هذا اللقاء يندرج في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها وكذا في إطار توجيهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بإشراك النسيج الجمعوي بجهة بني ملال- خريبكة في وضع خطة العمل وبرنامج للاشتغال.

وأكد رئيس اللجنة علال البصراوي أن اللقاء يهدف بالأساس إلى تشخيص دقيق لوضعية حقوق الإنسان بإقليمي ميدلت وخنيفرة، داعيا المشاركين إلى تقديم مقترحاتهم لبلورة عمل مشترك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم ومختلف الفئات.

ومن جانبه، أكد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية مصطفى السليفاني أن الوزارة واكبت هذه "الثورة الحقوقية على أساس أن التربية على المواطنة و حقوق الإنسان تشكل ورشا أساسيا يستهدف الأجيال الصاعدة"، مشيرا إلى الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بهذا الشأن ومن ضمنها إرساء اللجنة المركزية لحقوق الإنسان سنة 2004 بهدف تتبع برامج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والعمل مع المجلس في إطار تفعيل الأندية الحقوقية بهذه المؤسسات.

الصويرة تتألق بباريس و تساهم في خفض حدة التوتر بين المغرب و فرنسا

مدينة الصويرة تتألق بباريس و تساهم في خفض حدة التوتر بين المغرب و فرنسا

احتضن معهد العالم العربي بباريس يوم الأحد الماضي، يوما ثقافيا في إطار تظاهرة ''المغرب المعاصر'' تحت شعار ''مدرسة الصويرة : أهمية المكان، أهمية الرابط من أجل غد آخر''، أشرف على تنظيمه أندري أزولاي ، مستشار الملك محمد السادس ، و الرئيس المؤسس لجمعية ''الصويرة موكادور''.

و حضر على هامش اليوم الثقافي لمدينة الصويرة ضيوف و شخصيات من عالم السياسة و الثقافة ، كوزيرة العدل الفرنسية كريستينا توبيرا، و الفيلسوف الفرنسي إدغار موران ، و ماري لور سوتي دو شالون، الرئيسة المديرة العامة لمجموعة ''أوفيمينان.كوم'' و بيريزة خياري عضو مجلس الشيوخ عن باريس، و رشيد بلمختار وزير التربية و التعليم، و محمد الطوزي مدير مدرسة الحكامة الإقتصادية بالرباط ، **و إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بالإضافة إلى شكيب بنموسى سفير المغرب في باريس، و رئيس معهد العالم العربي جاك لانغ. و قد أجمع الحاضرون على انفراد مدينة الصويرة في تعزيز قيم التسامح والتعايش بين الثقافات والديانات و التقريب بينهم، و هذا راجع بالأساس إلى جذورها الممتدة عبر التاريخ العريق للمغرب و المغاربة.

و أكد أزولاي خلال هذا اللقاء أن كل المغاربة يحملون هذه الثقافة، ثقافة التنوع والتعايش التي تجسدت في مدينة الصويرة، المدينة التي حافظت على قيم التبادل و العيش المشترك المنبثق عن تعايش روافدها العربية و الامازيغية و اليهودية، و أن موكادور المدينة ذات الثلاثة آلاف سنة تحمل اليوم هذه الرسالة، رسالة السلام والتوافق في العالم عبر سبع مهرجانات، أهمها ''مهرجان كناوة''، مضيفا في ذات السياق قوله ''لم نخترع شيئا، لقد كررنا ببساطة ما كان يتم منذ قرون''.

و أبرز عالم الاجتماع و الفيلسوف الفرنسي ادغار موران في تدخله تفرد مدينة الصويرة واصفا إياها ب ''المكان المفضل للقاءات الثقافية و الانسانية و التواصل عبر الثقافات، والموسيقى والشعر''، وأضاف أن الصويرة هي احد الأمكنة النادرة في العالم ، حيث يتجسد الاعتراف وفهم الآخر، مشيرا الى ان التكريس الدستوري لتنوع الروافد الثقافية للمملكة يبرهن على أن المغرب تترسخ وحدته في اطار التنوع، و أنه يعطي مثالا في هذا الاتجاه يتعين على فرنسا الاستلهام منه عبر الاعتراف بوحدة الجمهورية في اطار التنوع.

و في كلمة وزيرة العدل الفرنسية توقعت أن يتجاوز المغرب و فرنسا مرحلة التوتر بينهما في ما قريب، و كأنها تستدرك انتقادها الأخير للمغرب ، عندما قالت أن المغرب يعرف خللا في حرية التعبير و الرأي ، و أن المغاربة لا زالوا يعتبرون أن ''رسم الملك محمد السادس من الطابوهات''، مبدية في نفس الوقت إعجابها بما تضمنته تظاهرة موكادور، و ما لها من تنوع في المواهب ، و غنى في تاريخ عريق يعود إلى ثلاثة الاف سنة.

و ككل مرة، تبصم موسيقى ''كناوة'' على حضورها عندما يتعلق الأمر بالصويرة، و جذورها الأفريقية، حيث أقيم حفل أحياه المعلم حسن بوسو و فرقته الموسيقية التي تمزج بين الكناوي و موسيقى الجاز، و المتكونة من كريم زياد على الطبل، و بويان زولفيكار باسيك في البيانو، و فانسون ماسكار في الساكسفون.

http://essaouiranews.com/2015/01/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%A3%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%88-%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%AD%D8%AF%D8%A9/

هذا جديد ملف الأمنيين بالفرقة الوطنية المتهمين بالاختطاف والتعذيب

شرعت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالرباط يوم الاثنين 26 يناير 2015 في مناقشة ملف الأمنيين الأربعة من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية المتابع فيه 19 متهما بتهم ثقيلة من بينها تكوين عصابة والاختطاف والاحتجاز من أجل الحصول على فدية والتعريض للتعذيب والرشوة وإفشاء السر المهني واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة .

وأفاد مصدر أن الدفاع أثار في معرض طلباته الأولية استدعاء الشهود ومصرحي المحضر، بمن فيهم الأشخاص الذين يدعون ادعاء الاختطاف في غياب تنصيب أي طرف مدني ولا أثر لوجود شكاية في الموضوع، بل هناك رسالة رسمية لشخص سلمت عبر دفاعه يفند فيها هذه الادعاءات ، طبقا لذات المصدر.

وطالب الأستاذ محمد شماعو باستدعاء الشهود الواردة أسماؤهم بالشكاية المسجلة لدى النيابة العامة منذ ما يزيد عن سنة ونصف والاجابة عما رود فيها من اتهامات لمسؤول أمني بالرباط، مع تقديم نتائج البحث، فضلا عن المطالبة بإحضار الملف موضوع شكاية التعذيب والمسجل بالمحكمة الابتدائية بالرباط، وكذا محضر الاستنطاق المنجز أمامها بتاريخ 15 و 16 نوفمبر 2013، الذي يؤكد نوعية التصريحات المنتزعة من موكله، والخاصة بالملف الجنائي المعروض على المحكمة حسب تصريح للأستاذ شماعو.

وكان الدفاع قد أثار في جلسة سابقة ما سماه الاعتقال التحكمي وفظاعات ارتكبت بتواطؤ، خصوصا بالنسبة لمتهمين اثنين، في حين أكد ممثل النيابة العامة حينها أن كل من يدعي التعذيب يجب أن يحال على خبرة طبية وفي حالة ثبوت الافعال فإن القانون يتخذ مجراه الطبيعي، مطالبا بمنحه مهلة بالنسبة لوضعية المتهم الذي ادعى تعرضه للتعذيب على يد مسؤول أمني بالرباط، حيث التزم مجدداً خلال هذه الجلسة بتقديم جواب خلال الجلسة المقبلة، التي ستُعقد يوم 16 فبراير 2015، لمناقشة الدفوع الشكلية، وفقا لذات المصدر.

وللإشارة فإن الأستاذ شماعو كان قد أكد في تصريح للعلم بأن تصريحات وزير العدل والحريات بشأن مواجهة حالات التعذيب هي مجرد مزايدات، بدليل أن ملف مؤازره مازال يراوح مكانه منذ سنة وبضعة أشهر، رغم التحقق من الوقائع التي يصرح بها هذا الأخير، خصوصا بعد **تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على الخط، والاستماع لموكله من طرف ثلاثة أجهزة أمنية، إضافة إلى طبيب السجن لم تعرض عليه حالة المعني بالأمر، حيث لا يفتح له ملف طبي خلافا للقوانين الجاري بها العمل.

وكان ممثل النيابة العامة الأستاذ محمد العمراوي قد طالب في جلسة سابقة بالإبقاء على المتهمين في حالة اعتقال بعد ملتمسات سراح دفاعهم، بالنظر لخطورة الأفعال الإجرامية المخيفة إلى حين البت في الموضوع، وذلك حفاظاعلى حسن سير إجراءات المحاكمة وعدم عرقلتها، لأن جرائم الاختطاف والحجز وطلب فدية في إطار عصابة من أخطر الإجرام المنظم، الذي يُشكل خطورة على الأمة والمجتمع.

http://www.febrayer.com/145514.html

تطوان ..لقاء تشاوري للجنة الجهوية لحقوق الإنسان مع جمعيات مدني حول مشروع قانون اطار لحماية الاشخاص في وضعية اعاقة

تطوان 28 يناير 2015 (**ومع)عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ،اليوم الاربعاء بتطوان** ، لقاء تشاوريا مع الجمعيات العاملة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة حول مشروع قانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها . وقال عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان السيد احمد العيداني إن هذه الفعالية تندرج في اطار المقاربة التشاركية التي تعتمدها اللجنة ،وكذا في اطار البرنامج التشاوري للمجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يشمل مختلف جهات المملكة ، من أجل إعداد الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون الإطار رقم 97-13 ،الذي يوجد في طور النقاش على مستوى الغرفة الثانية من البرلمان . وأضاف أن اللقاء يندرج أيضا في اطار انخراط المجلس الجهوي لحقوق الانسان في دينامية النقاش العمومي حول حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ،والاستماع الى رأي الجمعيات والفعاليات العاملة في مجال الاعاقة كقوة اقتراحية وتمكينها من إبداء الرأي ،من اجل اغناء النص القانوني وتضمينه مختلف القضايا التي تستأثر باهتمام الشخص المعاق والاسر المعنية وفق مقتضيات دستور 2011. كما يهدف هذا اللقاء ،حسب الهيأة المشرفة ، إلى استقاء آراء ومقترحات جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة على المستوى الجهوي حول مشروع القانون الإطار ، والذي من شأنه أن يساهم في إغناء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تقوية حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. واعتبرت مداخلات اعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ان مشروع القانون ،الذي يتوافق عامة مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، التي صادقت عليها المملكة ،يرمي الى حماية حقوق الاشخاص في وضعية اعاقة والنهوض بها ، الا أنه يحتاج الى مزيد من التدقيق ليواكب مختلف اهتمامات وتطلعات الفئات المعنية ،خاصة على المستوى المفاهيمي ومستوى التدابير الحمائية والمالية والمقاربات الدامجة في التعاطي مع قضايا الاعاقة ، سواء في بعدها التربوي والاجتماعي والصحي والسياسي . كما اعتبرت أن رأي المجلس الوطني لحقوق الانسان والجمعيات العاملة في المجال من شأنه أن يساهم أيضا في تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في التعاطي مع مجال الاعاقة ، وتجاوز بعض المعيقات القانونية والاجرائية التي تحول دون الاحاطة الشاملة بقضايا الاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ،وتمكينهم من كل الاليات التشريعية والعملية للمساهمة والمشاركة في كل المجالات ، وتيسير ادماجهم في جميع مناحي الحياة بكيفية طبيعية على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين . ويتضمن مشروع قانون الاطار رقم 97.13 ،الذي أعدته الحكومة ، على تسعة ابواب و26 مادة ،وتهم في مجملها بالاضافة الى الاهداف والمبادئ ،الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتربية والتعليم والتكوين ،والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية ،والامتيازات وحقوق الاولوية ،واحكاما ختامية تتعلق بشروط منح بطاقة خاصة للشخص المعاق والتدابير التحفيزية ذات الطابع المالي والجبائي ،ومسالة احداث لجنة وطنية التي سيعهد اليها أمر تتبع مختلف الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة التي تعدها الحكومة .

http://allpress.pro/actualites-nationale/287222

http://www.menara.ma/ar/2015/01/28/1558123-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9.html

اليزمي يبعد "المجلس الوطني لحقوق الانسان "عن ضحايا سنوات الرصاص

ما يزال مجموعة من ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال أحداث الشمال الإجتماعية لسنة 1984 ، يواضبون على اعتصام إنذاري لمدة 10 أيام أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجديد بحي الرياض بالرباط.**

و دخل المحتجون منذ 21 يناير 2015 في اعتصام مطالبين بمعالجة الملفات المصنفة خارج الآجال وإضافة توصية الإدماج الإجتماعي

و صد مجلس اليزمي الابواب أمام الضحايا و تركهم عرضة للبرد القارس لمزاج السلطة التي تجبرهم على فض الاعتصام ليلا و تتركم مرة اخرى.

و اكترى اليزمي مقرا جديدا من طابقين من عمارة بحي الرياض بسومة كرائية بملايين السنتيمات لتبعيد المجلس من الضحايا ، و ليجمع فيه بيروقراطية "المجلس الوطني لحقوق الانسان" التي تحولت لآلة إدارية ضخمة تستنزف الكثير من المال و تحقق القليل من النتائج في المحافل الدولية و توظف الزبناء و المحسوبين على "التيار الثوري" القديم.

http://www.zoompresse.com/news6310.html

Mohammed Sadisse privé de carte nationale

Il ne s'agit pas du Roi du Maroc, mais d'un citoyen marocain qui s'est vu retirer sa carte d'identité Nationale (CIN), en raison de la ressemblance de son prénom avec celui du Roi Mohammed VI. Le citoyen baptisé en effet Mohammed Sadisse (six en arabe) par son père, est né quelques mois avant le Souverain marocain.

Les services d'Etat civil avaient autorisé ce prénom à l'époque. Tout le monde l'appelait d'ailleurs Mohammed Sadisse depuis sa naissance. Pendant longtemps, l'homme a effectué les démarches administratives et obtenu des documents officiels sans aucun problème, rapporte le quotidien Akhbar Al Yaoum.

Il obtient même sa CIN portant son prénom, qu'il utilisera le plus naturellement du monde pendant des années. Un jour, à l'expiration de celle-ci, il renouvelle sa carte avant que les services concernés ne la lui retirent, et depuis il est sans identité.

Pour avoir de nouveau sa CIN, la Direction Générale de la Sécurité Nationale (DGSN) exige du citoyen le changement du prénom pour « éviter tout problème ». Le département craint que le prénom du Roi du Maroc ne soit exploité à des fins malhonnêtes, ajoute le journal.

Mohammed Sadisse a frappé à toutes les portes pour essayer d'obtenir sa carte , mais sans succès. Finalement, il décide de se tourner vers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).** Depuis, l'instance a entrepris des démarches pour aider le citoyen à obtenir de nouveau sa CIN.

http://www.eljadidatoday.com/fr/?p=3151

الاتحاد الأوروبي يفتح ملف حقوق الإنسان مع المغرب نهاية الشهر الجاري

الرباط ـ محمد عبيد

يعود الاتحاد الأوروبي من جديد ليفتح ملف حقوق الإنسان مع المغرب، لتقييم الضمانات التي قطعتها المملكة للمفوضية الأوروبية للاتحاد بشأن مجموعة من الاتفاقات، التي التزمت الرباط بتنفيذها قبل العام 2015.

ومن المرتقب أن يحل ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، يسترافوس لامبريدينيس، في الرباط، ابتداء من الخميس حتى 30 كانون الثاني/ يناير الجاري، للقاء كل من: العاهل المغربي، الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة المغربية، عبدالإله بنكيران، ورئيسي غرفتي البرلمان، رشيد الطالبي، والشيخ بيد الله، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إدريس الأزمي.

وستكون هذه الزيارة مناسبة، للممثل الأوروبي، من أجل التباحث مع المسؤولين المغاربة بشأن وضعية حقوق الإنسان في المغرب، وكذا الأولويات والتحديات المرتبطة بمسلسل الإصلاحات الجارية في المغرب، والتي تستفيد من دعم الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات من ضمنها إصلاح القضاء والمساواة بين الرجل والمرأة.

وستشمل المحادثات بين الجانبين، "السبل التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها تشجيع ودعم النقاشات الحالية، وتقاسم تجربة المغرب في بعض المجالات مع بلدان أخرى وتعزيز التعاون متعدد الأطراف".

وستحضر قضية الصحراء، بقوة في المباحثات بين الطرفين، إذ ينتظر المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان، "جواب المغرب"، على التقارير والمراسلات التي تبعثها جبهة "البوليساريو"، لمسؤولي المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A.html

وفد نيجيري يبحث التعاون في مجال حقوق الإنسان مع المغرب

الرباط – علي عبد اللطيف

استقبل المغرب وفدًا نيجيريًا، يتقدمهم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر الخيري خالد، في إطار زيارة عمل، **بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وكان في مقدّمة مستقبلي الوفد، الثلاثاء، وسيط المملكة المغربية عبد العزيز بنزاكور، وهي مؤسسة حكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان في المغرب.

وركّز وسيط المملكة المغربية عبد العزيز بنزاكور، في عرض قدّمه أمام الوفد النيجيري، المهام المنوطة بمؤسسة "الوسيط"، ووسائل التدخل والتأثير التي خوّلها المشرع للمؤسسة، بغية الدفاع عن حقوق المواطنين، بمن فيهم الأجانب، أفرادًا وجماعات، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وفقًا لمقتضيات القانون، ومبادئ العدل والإنصاف.

وأكّد بنزاكور في هذا الاجتماع أنَّ "مؤسسة الوسيط تنهل من الموروث الحضاري الإسلامي، وتعمل وفق مبادئ وقيم حقوق الإنسان التي تنسجم كذلك مع المتوافق عليه دوليًا".

وأشارت مؤسسة "الوسيط"، في بيان لها، إلى أنّ "الوفد النيجيري عبر عن ارتياحه لما وقف عليه من منجزات على مستوى حقوق الإنسان في المغرب"، معتبرًا أنَّ "هذه المنجزات تبلور التوجه الصحيح للمملكة المغربية، وهي تعمل على توطيد أسس دولة الحق".

وأبدى الوفد "استعداد هيئته لتوسيع مجالات التعاون وتبادل التجارب مع نظيرتها المغربية". وهو الموقف الذي أكد عليه وسيط المملكة المغربية، الذي أعرب عن استعداد مؤسسته للتعاون مع الهيئة الحقوقية النيجيرية، ومدها بكل دعم ذي صلة بتقوية القدرات.

يذكر أنَّ المغرب أحدث مؤسسة "الوسيط" في العام 2011، التي حلت مكان "ديوان المظالم"، و"الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان"، ولها مندوبيات جهوية تسمى "الوسيط الجهوي".

ومنحت المؤسسة استقلالية في العمل عن الحكومة. وأنشئت بهدف وضع إطار لصيانة حقوق الإنسان، بغية الحفاظ على كرامة المواطن المغربي، وتعزيز وصيانة المكتسبات التي تحققت في مجال حماية حقوق الإنسان في المملكة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمساهمة في تعزيز سيادة القانون في العلاقة ما بين الإدارة والمواطن، فضلاً عن تعميم القيم الأخلاقية، والشفافية في إدارة المرافق العمومية، بعد تلقيها مختلف التظلمات المعروضة عليها، بمتابعة أية قضية، سواء في شأن الأشخاص الذاتيين أو المعنويين المتضررين من أي عمل من أعمال الإدارة.

http://www.almaghribtoday.net/home/also-in-the-news/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

موقف فرق المعارضة بشأن مشروع قانون تشغيل العاملات والعمال المنزليين

في معاكسة واضحة للمسار الحقوقي لبلادنا و المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حماية الطفولة ، و في تحد صارخ لروح الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية الذي احتضنته مدينة مراكش ، و التي أكدت على ضرورة حماية حقوق الأطفال و النهوض بها ، و على الرغم من الرأي الذي أبداه كل من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و المجلس الإقتصادي و الاجتماعي و البيئي بخصوص مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل و التشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين و الذي تضمن مقتضيات تمثل تراجعا خطيرا في مجال حقوق الأطفال خاصة السماح بتشغيل الأطفال في سن 16 سنة ، و على الرغم من المرافعات و المذكرات التي قدمتها العديد من الجمعيات الحقوقية في هذا الشأن ، ها هي الحكومة و أغلبيتها تثبت عنادها و معاكستها و تصر على تمرير هذا المشروع قانون خلال جلسة مجلس المستشارين يوم أمس ، على الرغم من محاولات السيد حكيم بنشماش منسق فرق المعارضة بمجلس المستشارين تفعيل المادة 193 من النظام الداخلي التي تسمح بإرجاع مشروع القانون المذكور إلى اللجنة بعدما تم تمريره بسرعة فائقة و بحضور باهت لأعضائها، و ذلك من أجل تضمينه مقتضيات تنص على منع تشغيل الأطفال دون سن 18 سنة، إذ تعتبر فرق المعارضة مقاعد الدراسة هي المكان الطبيعي للأطفال في هذا السن .

ففي الوقت الذي كان على الحكومة و أغلبيتها أن تتفاعل إيجابيا مع طلب فرق المعارضة وأن تقدم إشارات تؤكد مدى احترامها و التزامها بالإتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة يظهر جليا العمق الرجعي لهذه الحكومة ومعاكستها للتوجه الحقوقي لبلادنا والتناقض الصارخ بين ما تعلنه كخطاب وما تقوم به من أفعال و ممارسات على أرض الواقع .

http://klamkom.com/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%81%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B4%D8%BA/

يوميات اعتصام ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

رام الله – دنيا الوطن
ما يزال ينفذ مجموعة من ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أحداث الشمال الإجتماعية لسنة 1984 اعتصاما إنذاريا لمدة 10 أيام **أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الجديد بحي الرياض بالرباط .

وذلك منذ 21 يناير 2015 مطالبين بمعالجة الملفات المصنفة خارج الآجال وإضافة توصية الإدماج الإجتماعي

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/01/29/653970.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم لقاء تشاوري جهوي بتطوان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اليوم الأربعاء بتطوان ، لقاء تشاوريا جهويا حول مشروع قانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة.

ويندرج اللقاء في إطار إعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لرأيه الاستشاري حول المشروع، وكذا لتعزيز مقاربته الهادفة لتعميم النقاش العمومي وتوسيع قاعدة المشاورات مع مختلف الفاعلات والفاعلين المعنيين بحقوق هذه الفئة .

http://www.presstetouan.com/news15131.html

لخبر:العصبة الحقوقية تدين بشدة سياسة المنع المستمرة

أصدر المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بيانا عقب اجتماعه الدوري نهاية الأسبوع المنقضي، أدان فيه المنع المتكرر والمستمر لعدد من الأنشطة الحقوقية والإعلامية بعدد من المدن المغربية، البيان تناول العديد من القضايا التي تحفل بها الساحة الحقوقية ننشره هنا كاملا كما توصلت به صحيفة "صدى نيوز" .

عقد المكتب المركزي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعه الأسبوعي العادي تدارس خلاله مستجدات الساحة الحقوقية ، وكان الاجتماع مناسبة لأعضاء المكتب لإبداء وجهات نظرهم بخصوص القضايا الحقوقية التي عرفت متابعة من طرف العصبة خلال الفترة السابقة ، ومنها منع السلطات للدورة التكوينية الجهوية التي كان منتظرا أن يحتضنها المكتب الإقليمي للعصبة بالجديدة ، واستمرار سياسة المنع لأنشطة حقوقية أخرى كما حدث لمؤسسة فريديريش نومان، واحتجاز المشاركين في تصوير برنامج عواصم الذي تبثه قناة فرانس 24 بإحدى فنادق العاصمة ، ومنع قناة سكاي نيوز من تصوير ربورتاج بمركز "تيكوليت "بأزيلال رغم توفرها على رخصة من المصالح المعنية ، والاعتداء على الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي **أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ضد ضحايا سنوات الرصاص من أقاليم الشمال ، وضد الباعة المتجولين بمدينة الدار البيضاء ، وبعد مناقشة عميقة لكل القضايا تم تسجيل ما يلي :

– يدين المكتب المركزي للعصبة منع السلطات للدورة التكوينية الجهوية التي كانت تعتزم العصبة تنظيمها تنفيذا لاتفاقية الشراكة الموقعة مع وزارة العدل والحريات بمركز مؤسسة نادي الأعمال الاجتماعية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالجديدة لفائدة نشطاء المجتمع المدني بجهة عبدة دكالة من أجل تعزيز النهوض والحماية في مجال حقوق الإنسان يومي 17 – 18 يناير 2015 ، ويستغرب لتراجع مدير المركز عن موافقته بتنظيم الدورة التكوينية، وإصراره على ضرورة التوفر على ترخيص مكتوب من طرف باشا المدينة ضدا على القانون ؛

– يستنكر منع سلطات ولاية الرباط لمؤسسة فريديريش نومان من تنظيم مؤتمر حول : " الإعلام والحريات بالمنطقة المغاربية " يومي 23 و24 يناير بإحدى فنادق العاصمة بمشاركة صحفيين ومثقفين أجانب مما يشكل إساءة واضحة من طرف سلطات الولاية لسمعة البلد ؛
– يشجب احتجاز السلطات للصحفيين سناء العاجي وخالد كدار والكوميدي الساخر احمد السنوسي بزيز بإحدى فنادق العاصمة ، بعد تصويرهم لبرنامج تلفزيوني ضمن سلسلة عواصم الذي تبثه قناة فرانس 24 ، وقد قامت السلطات بحجز شريط البرنامج الذي ينشطه الصحفي المغربي جمال أبو دومة ؛

– يدين منع السلطات لقناة سكاي نيوز من تصوير روبورتاج بمركز تيكوليت بأقليم أزيلال رغم توفر القناة على ترخيص من المصالح الإدارية المعنية ؛

– يستنكر تعرض مجموعة من ضحايا سنوات الرصاص المنتمين إلى أقاليم الشمال للعنف من طرف القوات العمومية عند خوضهم لاعتصام واحتجاج أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛

– يدين استعمال القوات العمومية للعنف ضد الباعة المتجولين بمدينة الدار البيضاء ، والاعتقالات التي طالت البعض منهم ، ويطالب السلطات المختصة بإيجاد الحلول الاجتماعية المناسبة بعيدا عن استعمال العنف ، ومحاكمة المحتجين؛

– يجدد المكتب المركزي مطالبته الدولة المغربية بضرورة إطلاق سراح المواطن المغربي مصطفى الحسناوي الذي أصدر في حقه فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي قرارا يطالب بالإفراج عنه فورا وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به ، ويستنكر التعسفات التي يتعرض لها بالسجن المركزي بالقنيطرة بمحاولة إذلاله ، والمس بكرامته عندما قرر طبيب السجن بضرورة نقله إلى المستشفى الإقليمي بالقنيطرة لتلقي العلاج ؛

– يطالب بإطلاق سراح المعتقل محمد حاجب الذي أصدر في حقه هو الآخر فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي قرار يطالب الدولة المغربية بالإفراج عنه خاصة بعد إعلان وزارة الخارجية الألمانية مؤخرا رسميا بأن لا علم لها بتورط محمد حاجب الذي يحمل الجنسية الألمانية كذلك في أعمال إرهابية بدولة باكستان؛

http://www.sadanews.ma/print.php?news.298

Laâyoune

Les associations formées aux droits de l'Homme

DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara a organisé la semaine dernière une session de formation en faveur de plusieurs associations locales axée sur les thèmes des droits de l'Homme.
Cette session de formation, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du plan d'action de la Commission et de ses efforts visant la promotion de la culture des droits de l'Homme, a pour objectif de permettre aux participant(e)s de s'approprier les concepts et les principes des droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus et de maîtriser les mécanismes de protection internationaux et régionaux des droits de l'Homme.
Elle se veut également une occasion pour jeter la lumière sur le rôle central des droits de l'Homme dans le développement, et sur la valeur ajoutée de l'approche basée sur les droits de l'Homme dans les processus de planification et de programmation dans le domaine du développement.

© DR

Selon les membres de la CRDH de Laâyoune, cette session se fixe également comme objectif d'adopter l'approche basée sur les droits de l'Homme dans le domaine de la planification pour le développement, d'expliquer la méthodologie de la gestion basée sur les résultats et de s'exercer sur son utilisation, de mettre en relief les compétences requises pour l'adoption de l'approche axée sur les droits de l'Homme dans le domaine de la planification pour le développement et de s'arrêter sur la relation entre l'approche basée sur les droits de l'Homme et la gestion axée sur les résultats.
La session de deux jours a traité de l'approche des droits de l'Homme en s'arrêtant sur le système des droits de l'Homme, les droits économiques, sociaux et économiques, le système de protection, la collecte des informations, l'évaluation, la détermination des problèmes et l'analyse des causes, l'analyse des responsabilités et des rôles et l'analyse des compétences.
Au programme également de cette formation, les techniques de suivi et de monitoring, les mécanismes internationaux et régionaux de protection des droits de l'Homme, et les techniques d'élaboration de rapports, etc. La formation est dédiée en particulier aux associations actives dans le domaine de développement qui ne manqueront pas de jouer un rôle de relais auprès des autres membres de ces associations bénéficiaires
Cette session fait partie de la stratégie de la Commission pour ancrer la culture du respect des droits de l'Homme au niveau de cette région du Royaume.

Droits de l'Enfant

21/9/19

Le Maroc entend renforcer les mécanismes de protection des enfants

A l'occasion du 25ème anniversaire de la Convention Internationale des Droits de l'Enfant, l'ONDE (Observatoire national des droits de l'enfant) a organisé une rencontre nationale sur «La Consolidation des Mécanismes de Protection des Enfants", le dimanche 25 janvier à Rabat. Présidée par SAR la Princesse Lalla Meryem, Présidente de l'ONDE, cet évènement fait suite à l'annonce de la Lettre Royale concernant la ratification du troisième protocole facultatif à la convention des droits de l'enfant, lors du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) organisé à Marrakech en novembre dernier.

L'objectif de cette rencontre est de «mettre en place un plan d'action permettant de définir l'impact de la ratification du 3ème protocole facultatif à la Convention internationale des droits de l'enfant sur les mécanismes nationaux de contrôle, de plaintes et de suivi des droits de l'enfant». Le but, in fine, étant de promouvoir une culture des droits des Enfants, à tous les niveaux. «La promotion de la justice pour enfants passe nécessairement par l'adoption d'approches générales garantissant un meilleur traitement et une meilleure protection des enfants par les systèmes judiciaires», concluait Najat M'jid dans son rapport de fin de mandat, alors qu'elle était rapporteuse spéciale de l'ONU.

Des avancées, mais...

S'il est vrai que le Maroc a réalisé de nombreuses avancées en matière de droits de l'enfant, de multiples défis restent à relever. Discrimination, violence, maltraitance, exploitation, agressions sexuelles... les enfants sont encore victimes de nombreuses violations. Les dernières statistiques du HCP évoquent 123 000 enfants actifs. « Les actions entreprises par le Maroc pour atteindre les OMD ont permis de réaliser des avancées, mais et il y a un besoin d'accélérer le rythme pour être au rendez-vous de 2015», avait déclaré le bureau des Nations Unies à Rabat à l'occasion de la Journée internationale de l'Enfant, célébrée il y a quelques mois.

«Une analyse menée par l'Unicef et l'ONDE relève que malgré un redoublement d'efforts de la part du Maroc, les enfants sont toujours victimes de violences et cela dans des lieux insoupçonnés tels que la maison, l'école ou la rue», a déclaré à cette occasion Regina De Dominicis, la représentante de l'Unicef au Maroc.

Pour sa part M. Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), n'a pas hésité à pointer du doigt, en s'appuyant sur le rapport du CNDH, certaines violations des droits de l'enfant. «Malgré les efforts déployés par le Royaume, le rapport relève, par exemple, une grande disparité entre les enfants dans le milieu rural et le milieu urbain en matière de respect des droits fondamentaux», dit-il. Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la volonté de lancer une réflexion sur les divers mécanismes à même de concrétiser sur le terrain les principes du troisième protocole facultatif. L'objectif étant d'aboutir à une cohésion entre les forces de l'ordre, le système judiciaire et l'action sociale. L'idée est d'aboutir à des protocoles de coopération, lesquels permettraient de renforcer la Justice de l'Enfance. Cela devrait passer par le renforcement des mécanismes nationaux d'alerte, de signalement et d'intervention efficaces contre toutes formes de violence et d'exploitation des enfants.

Dans cette optique, M. Mustapha Ramid, ministre de la Justice et des Libertés, a affirmé que son département est déterminé à fournir plus d'efforts «pour mettre en œuvre les Hautes Instructions royales, les dispositions constitutionnelles, les engagements internationaux et la politique gouvernementale en matière de promotion et de protection des droits de l'enfant». La protection des Droits de l'Enfant constitue, selon le ministre, une charte et un engagement aussi bien national que devant la communauté internationale. De son côté, la ministre de la Femme, de la Famille, de la Solidarité et du Développement Social, Bassima Hakkaoui, n'a pas manqué de rappeler l'intérêt d'un tel événement, et la dynamique impulsée par le Souverain à la question des Droits de l'Enfant, tout en avançant que son département ferait le nécessaire pour accompagner cet élan de droit. Le ministère entend ainsi «élaborer de nouveaux mécanismes et moyens innovants, de proximité, et accessibles à tous les enfants en vue d'améliorer les procédures d'alerte, d'écoute et de protection des enfants», a déclaré Mme Hakkaoui.

Il s'agit, sans doute d'un pas de plus dans le chemin des Droits humains, et la Justice des Enfants. En attendant que les nouveaux mécanismes de protection des droits des enfants et les plans de mises en oeuvre soient effectifs, on peut travailler sur la promotion de la culture de ces droits, en impliquant tout un chacun. La famille, l'école, les institutions, les médias... chacun devra y contribuer.

Leila Ouazry

Signature de protocoles

La rencontre nationale sur la consolidation des mécanismes de protection de l'enfant, a été ponctué par la signature de deux protocoles de coopération pour la consolidation du système national de protection juridique de l'enfance. L'ONDE a, ainsi, signé un protocole d'accord sur la consolidation du rôle des tribunaux de la famille en matière de prévention et de protection des enfants contre toutes les formes de violence avec le ministère de la justice et des libertés. Un second protocole d'accord a été signé entre l'ONDE et le département de la solidarité, de la famille, de la femme et du développement social. Il a pour objet le renforcement du rôle de la famille, en particulier les familles d'accueil.

Maroc/UE/Droits de l'Homme

Stavros Lambrinidis s'invite au Maroc !

Selon un communiqué de la représentation de l'UE à Rabat, M. Stavros Lambrinidis, représentant de l'UE pour les Droits de l'Homme, est au Maroc du 27 au 29 janvier. Au menu de cette première visite officielle, des rencontres entre M. Lambrinidis avec plusieurs responsables gouvernementaux, le Conseil National des Droits de l'Homme et la Délégation interministérielle des droits de l'homme, des membres du Parlement ainsi que des acteurs de la société civile. Selon le même communiqué, cette visite est l'occasion pour M. Lambrinidis d'évoquer avec ses interlocuteurs marocains la situation en matière de droits de l'homme au Maroc, ainsi que les priorités et les défis du processus des réformes en cours, qui bénéficie d'un soutien de l'Union Européenne, dans des domaines tels que la réforme de la justice et l'égalité hommes-femmes. La manière dont l'Union européenne peut encourager et soutenir les débats actuels, le partage de l'expérience du Maroc dans certains domaines avec d'autres pays, et le renforcement de la coopération dans les enceintes multilatérales seront également au cœur des échanges qu'il tiendra avec la partie marocaine...

Coopération Sud-Sud

155441/1

Le Niger souhaite s'inspirer de l'expérience du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme

Le médiateur du Royaume, Abdelaziz Benzakour, s'est entretenu, mardi à Rabat, avec le président de la Commission nationale des droits de l'Homme du Niger, Khalid Ikhiri, actuellement en visite de travail au Maroc sur invitation du Conseil national des droits de l'Homme.

Page 2

Coopération Sud-Sud

Le Niger veut s'inspirer de l'expérience du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme

155441/2

Les avancées du Maroc en matière des droits de l'homme font des émules.

Le médiateur du Royaume, Abdelaziz Benzakour, s'est entretenu, mardi à Rabat, avec le président de la Commission nationale des droits de l'Homme du Niger (CNDH), Khalid Ikhiri, actuellement en visite de travail au Maroc sur invitation du Conseil national des droits de l'Homme. Lors de cette rencontre, M. Benzakour a salué les relations distinguées liant les deux pays avant de donner un aperçu de l'institution, ses attributions et sur les différents mécanismes d'intervention octroyés par le législateur afin de défendre les droits des citoyens, marocains ou étrangers, et d'ancrer les principes de la bonne gouvernance à travers les dispositions de la loi et les principes de justice et d'équité, indique un communiqué de l'institution du médiateur du Royaume.

La délégation nigérienne a exprimé sa satisfaction des réalisations reflétant l'orientation du Royaume à la faveur de la consolidation des fondements de l'État de droit, en formulant le vœu d'étendre les domaines de collaboration et l'échange d'expériences entre les deux pays. Le médiateur du Royaume a affirmé que l'institution est à la disposition de la commission nigérienne pour tout soutien en relation avec le renforcement des capacités, conclut le communiqué. ■

Rencontre de concertation à Tétouan sur le projet de loi-cadre relative à la protection et la promotion des droits des personnes en situation de handicap

Rabat, 28 janv. 2015 (MAP) - La **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) a organisé, mercredi à Tétouan,** une rencontre de concertation avec les associations de la société civile sur le projet de loi-cadre N. 97-13 relative à la protection et la promotion des droits des personnes en situation d'handicap. A cette occasion, Ahmed Aidani, membre de la CRDH de Tanger-Tétouan a indiqué que cette rencontre s'inscrit dans le cadre de l'approche participative prônée par la Commission et par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) pour l'élaboration de l'avis de consultation du CNDH sur ce projet de loi-cadre. La CRDH, a-t-il ajouté, entend recueillir les points de vue et les propositions des différents acteurs associatifs de la région de Tanger-Tétouan concernés par les questions des personnes à besoins spécifiques, l'objectif étant de promouvoir la situation de cette frange de la société. Les différents intervenants ont souligné que ce projet, qui va en harmonie avec la Constitution et les conventions internationales en la matière ratifiées par le Royaume, vise à protéger les personnes handicapées et promouvoir leur situation sur les plans éducatif, social, politique et de santé. La contribution du CNDH est de nature à consolider les acquis engrangés par le Maroc dans le domaine de gestion des questions des personnes à besoins spécifiques, dans la perspective de leur permettre de participer pleinement dans tous les domaines et faciliter leur intégration normale à l'instar de tous les citoyens. Le projet de loi-cadre relative à la protection et la promotion des droits des personnes en situation de handicap, élaboré dans le cadre de la concertation et la coordination avec tous les acteurs et intervenants dans le domaine des personnes en situation d'handicap, vise à doter le Maroc d'un cadre juridique clair et complet relatif à la protection et la promotion des droits des personnes en situation d'handicap, répondant aux aspirations des intervenants dans ce domaine, des secteurs gouvernementaux et des instances de la société civile. Les objectifs de ce projet de loi-cadre, qui comporte 9 chapitres et 26 articles, consistent principalement à fixer les engagements de l'Etat, des collectivités territoriales, des établissements publics, du secteur privé, des associations de la société civile et des citoyens dans le domaine de la protection et de la promotion des droits des personnes en situation d'handicap et ce, à travers la prévention et la lutte contre les conséquences d'handicap et la garantie de l'égalité des chances pour les personnes en situation d'handicap ainsi que leur protection contre toutes les formes de discrimination, d'exploitation et d'abandon.

https://ma.newshub.org/essaouira-brille-%C3%A0-paris-10518318.html

فالاتحاد الأوربي يعيد فتح ملف حقوق الإنسان مع المغرب

سيطفو ملف حقوق الإنسان من جديد على السطح في المغرب، حيث من المنتظر أن يقوم سترافوس لامبريدينيس، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، بزيارة إلى المغرب ابتداء من اليوم وإلى غاية 30 يناير الجاري. ومن المرتقب، خلال هذه الزيارة الرسمية الأولى، أن يلتقي ممثل الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان عددا من المسؤولين في الحكومة **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وأعضاء البرلمان ومجموعة من الفاعلين في المجتمع المدني.وستكون هذه الزيارة مناسبة للامبريدينيس من أجل التباحث مع المسؤولين المغاربة بشأن وضعية حقوق الإنسان في المغرب، وكذا الأولويات والتحديات المرتبطة بمسلسل الإصلاحات الجارية في المغرب، والتي تستفيد من دعم الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات من ضمنها إصلاح القضاء والمساواة بين الرجل والمرأة.كما ستُركز المحادثات مع الجانب المغربي على السبل التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها تشجيع ودعم النقاشات الحالية، وتقاسم تجربة المغرب في بعض المجالات مع بلدان أخرى وتعزيز التعاون متعدد الأطراف.

http://www.devanture.net/an/news.php?id=243858

Coopération : Le représentant de l'UE pour les droits de l'Homme en visite officielle au Maroc

Stavros Lambrinidis, représentant de l'UE pour les droits de l'Homme, entame aujourd'hui une visite de trois jours au Maroc. Durant cette première visite officielle, M. Lambrinidis rencontrera plusieurs responsables gouvernementaux, le **Conseil national des droits de l'Homme** et la Délégation interministérielle des droits de l'Homme, des membres du Parlement ainsi que des acteurs de la société civile.

http://www.devanture.net/an/news.php?id=243376

Le Représentant de l'UE pour les droits de l'homme en visite au Maroc

Le Représentant de l'UE pour les droits de l'homme M. Stavros LAMBRINIDIS, sera au Maroc du 28 au 30 janvier. Durant cette première visite officielle, M. Lambrinidis rencontrera plusieurs responsables gouvernementaux, le **Conseil National des Droits de l'Homme** et la Délégation interministérielle des droits de l'homme, des membres du Parlement ainsi que des acteurs de la société civile.

Cette visite sera l'occasion pour M. Lambrinidis d'évoquer avec ses interlocuteurs marocains la situation en matière de droits de l'homme au Maroc ainsi que les priorités et les défis du processus des réformes en cours qui bénéficie d'un soutien de l'Union européenne, dans des domaines tels que la réforme de la justice et l'égalité hommes-femmes.

La manière dont l'Union européenne peut encourager et soutenir les débats actuels, partager l'expérience du Maroc dans certains domaines avec d'autres pays et renforcer la coopération dans les enceintes multilatérales sera également au cœur des échanges qu'il tiendra avec la partie marocaine. (EU Neighbourhood Info)

http://www.enpi-info.eu/medportal/news/latest/39757/Le-Repr%C3%A9sentant-de-l'UE-pour-les-droits-de-l'homme-en-visite-au-Maroc

Maroc – Un homonyme du roi Mohamed VI privé de ses papiers .

La chaîne marocaine AlYaoum24, citée ce mercredi par le magazine Tel Quel, rapporte qu'un dénommé Mohamed Sadiss s'est vu refuser le renouvellement de sa carte d'identité nationale (CIN) pour son homonymie avec le roi Mohammed VI.

Le dénommée Mohamed Sadiss, né six mois avant l'actuel roi du Maroc avait, à l'époque, été enregistré normalement par les services concernés. Dorénavant, il ne peut plus passer au travers des mailles du filet et se voit dans l'obligation de changer son nom de famille.

Celui qui bénéficiait depuis plusieurs années de sa CIN sans faire l'objet de réprimandes circule aujourd'hui sans papiers d'identité. Le concerné a donc contacté le **Conseil National des droits de l'homme (CNDH)** afin de faire valoir ses droits, selon la même source.

Bien qu'absurde dans ce cas concret, la décision des autorités concernées vise à éviter l' « exploitation du nom du roi » rapporte les médias marocains.

Cette affaire n'est pas sans rappeler l'arrestation au mois d'août d'un marocain pour usurpation d'identité. Le trentenaire qui profitait de sa ressemblance physique avec Mohamed VI, a été condamné en septembre dernier à trois ans de prison ferme.

http://ennaharonline.com/fr/international/29883.html

http://lavoixdesidibelabbes.info/maroc-un-homonyme-du-roi-mohamed-vi-prive-de-ses-papiers/

ESSAOUIRA BRILLE À PARIS

L'Institut du monde arabe, à Paris, a rendu un bel hommage à Essaouira. L'occasion pour son ambassadeur André Azoulay d'insister sur l'importance du partage dans ce contexte de «repli identitaire et de vertige de la peur». Une journée sous le signe de l'émotion et du partage.

En pleine place Mohammed V, Paris s'est donné rendez-vous pour saluer les efforts d'une ville marocaine dont les principes sont le partage, la tolérance et la culture. Le dimanche 25 janvier à l'Institut du monde arabe «Essaouira est revisitée, Mogador est retrouvée» avec un échange sur le thème de «l'école d'Essaouira, l'importance du lieu, l'importance du lien, pour d'autres lendemains». Débats, musiques, expositions, littérature, Essaouira-Mogador, la ville aux 7 festivals, a fait escale à Paris, Place Mohammed V pour partager avec la capitale mondiale de la culture la diversité de tous ses talents et les promesses d'une histoire trois fois millénaire. «Parce qu'elle a choisi de résister à l'amnésie et qu'elle a su, depuis plus de 20 ans, inviter la Culture au grand banquet de la pensée et de la modernité sociale, Essaouira-Mogador témoigne d'une réalité exaltante au cœur du monde arabo-musulman», confie le conseiller du roi Mohammed VI et président-fondateur de l'association Essaouira-Mogador, André Azoulay, accompagné par Edgar Morin, sociologue et philosophe, Mohamed Tozy, politologue, directeur de l'École de gouvernance économique de Rabat, Marie-Laure Sauty de Chalon, pdg du groupe auféminin.com, Bariza Khiari, sénatrice de Paris, **Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme au Maroc**. Un monde fou est venu ce jour-là pour soutenir Essaouira, symbole de réussite qui devient une ville «bankable» et internationale grâce au pouvoir de la culture, et puisque culture oblige, le débat est sublimé par la voix de Françoise Atlan, directrice artistique du Festival des Andalousies Atlantiques et cantatrice hors pair, venue spécialement de Marseille pour l'occasion. C'était un rassemblement de toutes les cultures, les religions, les âges et les pays ce soir là à l'Insitut du monde arabe que son directeur, Jack Lang a félicité. «Une réalité enracinée dans la convergence heureuse et lucide des civilisations arabe, amazigh et juive, qui s'exprime au quotidien dans un abécédaire philosophique, musical, littéraire et plastique, propre à la Cité des Alizés à qui l'idée de monde n'a jamais été étrangère», rappellera André Azoulay.Dans ce contexte de Charlie Hebdo, cette rencontre a fait l'office d'une pause dans le temps pour rappeler à qui veut bien l'entendre que le Maroc est terre de paix et d'entente où le rapprochement de tous les peuples est une priorité. «Ce fut une journée exceptionnelle fêtant l'altérité, loin des clichés et des généralités de bistrot. Et surtout des belles rencontres ou plutôt retrouvailles avec Latifa Ibn Ziaten dont le fils Imad a été tué par le terroriste Merah, le même qui peu après fera un carnage dans cette école juive de Toulouse», confie le réalisateur marocain Kamal Achkar qui était présent à l'IMA ce jour là. «Cette femme parcourt la France, les établissements scolaires pour raconter et témoigner de sa douleur de mère pour que plus jamais d'autres Merah puissent exister. C'est un long combat et elle le fait sans haine, sans amalgame. Beaucoup devrait s'inspirer d'elle». À 18h, un concert gnaoua-jazz-musiques du monde à l'auditorium a clôturé la journée en beauté avec le grand Hassan Boussou, grand maître gnaoui et ses musiciens, Bojan Zulfikarpasic au piano,Vincent Mascart au saxophone et l'unique Karim Ziad à la batterie. Il est à noter que la veille, samedi, le groupe Hoba Hoba Spirit avait représenté le Maroc avec un concert plein d'énergie et de bonne humeur.Le Maroc à Paris est comme un poisson dans l'eau...

https://ma.newshub.org/essaouira-brille-%C3%A0-paris-10518318.html